رئيس اتحاد الصناعات يقر الخطة الجديدة للصناعات الصغيرة والمتوسطة

د. نادر رياض

رأس د. عبدالمنعم سعودى رئيس اتحاد الصناعات أمس الاول أول اجتماع للجنة الصناعات الصغيرة والمتوسطة التى يرأسها د. نادر رياض لمناقشة استراتيجية عمل اللجنة خلال العام الحالى وتعتمد على اقامة محاور للتعاون مع التجمعات الصناعية والانفتاح على المنظمات العالمية للصناعات الصغيرة. حضر الاجتماع الدكتورة يمن الحماقى عضو مجلس الشورى.. وتم فى الاجتماع تشكيل مجموعات العمل باللجنة من المهندسين على السواح ومحيى أبوعلم «نائبا لرئيس اللجنة» ومعتصم راشد منسق ود. عبدالمنعم بخيت المدير العام باتحاد الصناعات رئيساً لمجموعة العلاقات الحكومية والصندوق، ود. بهاء زغلول رئيس معهد بحوث الفلزات رئيسا لمجموعة الحضانات ومراكز التميز ود. علاء عز رئيسا لمجموعة العلاقات الدولية والمعونات ود. حسن شعراوى رئيسا لمجموعة التكنولوجيا والتحديث وأحمد عبدالسلام رئيسا لمجموعة التمويل ومحسن جاد رئيسا لمجموعة شئون الصناعات ومنظماتها.

جريدة الأخبار ٢٠٠٤/١/٢١ الأخبار

فى مناقشات شعبة المستثمرين باتحاد الغرف:

تعديلات قانون الاستثمار تقضى على المشكلات البيروقراطية

وافقت الشعبة العامة للاستثمار فى اجتماعها امس برئاسة محمد ابو العينين على التعديلات المقترحة على قانون الاستثمار، مؤكدة ان الفلسفة التى يقوم عليها المشروع والفكر الجديد الذى يحتويه من شأنه ان يجتذب الشركات العالمية فى صناعات المستقبل ويخفف التكاليف المترتبة على الأعباء الادارية وعنصر الوقت عن اى مستثمر، مشيرة الى انه تضمن من التيسيرات ما يجعل له نظرة استراتيجية وقومية كبيرة، كما طالبت الشعبة بانشاء مجلس اعلى للصناعات الصغيرة يكون الصندوق الاجتماعى للتنمية جزء منه.

واشار ابو العينين الى ان التعديلات المقترحة تستهدف معالجة المشاكل البيروقراطية التى يعانى منها المستثمرون من خلال مفهوم وفكر جديد يقوم على التعامل مع جهة واحدة بدلا من عدة جهات فى مرحلة التأسيس والتشغيل، موضحا ان التنفيذ الكفء لهذا الفكر يتم من خلال منح هيئة الاستثمار السلطات والامكانات اللازمة لانهاء جميع معاملات المستثمر بالسرعة والكفاءة المطلوبة. واضاف ان فلسفة التشريع الجديد تشير الى توجه الدولة لتبنى الجيل الثالث من سياسات تشجيع الاستثمار من خلال السعى الى استقطاب الاستثمارات العالمية فى صناعات المستقبل، من خلال منحها مزايا جاذبة لهذه الشركات للاستفادة مما توفره للدولة من فرص عمل وتدريب اجيال جديدة، وفى هذا الصدد اشار احمد عرفة رئيس شرف الشعبة إلى أن من حق الحكومة منح مزايا خاصة للمشروعات الاستراتيجية لما تقدمه للاقتصاد القومى من فوائد كما انها لاتنافس الشركات المصرية.

محمد أبوالعنين

وفيما يتعلق بقانون المنشآت الصغيرة الذى ناقشته الشعبة فقد دعا ابوالعينين الى انشاء مجلس اعلى للصناعات الصغيرة وذلك لتنمية ورعاية هذه الصناعات باعتبارها العمود الفقرى الذى تقوم عليه الصناعات الحديثة. وطالب الدكتور نادر رياض عضو الشعبة بانشاء صندوق جديد لتنمية المشروعات الصغيرة تكون تبعيته مباشرة لرئيس الوزراء مع انشاء جهاز تنفيذى لتنمية المشروعات الصغيرة ضمن هيكل الصندوق المقترح.

جريدة الأهرام ١٨ / ٢ / ٢٠٠٤

الشعبة العامة للمستثمرين توافق على تعديلات قانون الاستثمار وتطالب بإلغاء ضريبة المبيعات على السلع الرأسمالية

□ **كتبت ـ عزة نصر وجيهان الصاوى:**

وافقت الشعبة العامة للمستثمرين بالاتحاد العام للغرف التجارية برئاسة محمد أبو العينين على تعديلات قانون ضمانات وحوافز الاستثمار المزمع إقراره من السلطة التشريعية خلال الأيام القليلة القادمة.

وطالب أعضاء مجلس إدارة الشعبة فى اجتماعهم مساء أمس الأول بضرورة دراسة إلغاء ضريبة المبيعات على السلع الرأسمالية حتى تقف المنتجات المصرية على قدم المنافسة مع مثيلاتها من المنتجات الأجنبية فى السوق المحلى والخارجى.

وأكد محمد أبو العينين ان القانون الجديد يعالج البيروقراطية والتى تكلف المستثمر الكثير من الوقت والجهد والمال نتيجة تعامله مع 9 جهات فى مرحلة تأسيس المشروع و8 جهات فى مرحلة الإصدار.

وأوضح أبو العينين ان القانون الجديد حدد جهة واحدة للتعامل مع المستثمر وهى الهيئة العامة للاستثمار وفروعها فى جميع المحافظات وأعطى صلاحية اتخاذ القرار لممثلى الوزارات والهيئات المتواجدين فى مقر هيئة الاستثمار وفروعها.

ومن ناحية أخرى طالبت الشعبة العامة للمستثمرين بانشاء جهاز تنفيذى للمشروعات الصغيرة أسوة بما هو مطبق فى دول أخرى عديدة.

وأكد الدكتور نادر رياض على أهمية إنشاء صندوق خاص بالمشروعات الصغيرة ذى توجه إنتاجى حيث إن الصندوق الاجتماعى للتنمية توجه اجتماعى.

وقال رياض إن اجتماع المفوضية الأوروبية يوم غد الخميس سيتم فيه مناقشة تنظيم الصناعات الصغيرة من خلال منح 60 مليون يورو لهذه المشروعات.

وأوضح رياض ان الحكومة وافقت مبدئياً على أن تخصص 10٪ من المشروعات الحكومية للصناعات الصغيرة حتى لو كان فرق السعر فى حدود الـ 10٪ عن المثيل، وذلك تشجيعاً لهذه المشروعات.

وطالبت الشعبة باعفاء المشروعات الصغيرة من الضرائب لمدة 3 سنوات من بداية الإنتاج وهذا فيما يخص المشروعات الجديدة وان يمنح المشروع الصغير «القديم» بهذا الحافز إذا استوفى الشروط.